

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

التربية والتنمية الاجتماعية: قراءة في المسارات والتحديات

Education and Social Development: Paths and Challenges

لطرش فيروز Latreche Fairouz

جامعة العربي التبسي _ تبسة. Larbi Tebessi University –Tebessa,

Fairouz.latreche@univ-tebessa.dz

تاريخ القبول : 2019-12-30

تاريخ الاستلام : 2019-11-21

ملخص:

أصبح الاهتمام بالتربية ومدى مساهمتها في التنمية الاجتماعية يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الأمم، حيث أخذت مكانة بالغة من خلال ما توفره من كفاءات بشرية مؤهلة تساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وبما أننا في عصر المعلوماتية وتعقد الحياة الاجتماعية كان ضروري الاهتمام بالتربية بصفتها وسيلة تزود سوق العمل برأس مال بشري تكون مخرجاته التربوية ومضامينه الثقافية والقيمية والفكرية متسقة مع أهداف العمل التنموي الضروري لتحقيق احتياجات المجتمع ووظائفه وقيمه وعلاقاته.

ومن هذا المنطلق إرتأينا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على علاقة التربية بالتنمية الاجتماعية في محاولة للتعرف على أهم معوقات التنمية الاجتماعية والبحث عن سبل تحقيقها من خلال عملية التربية، مركزين بالدراسة على أهم مجالات وأهداف التربية التنموية للأفراد.

الكلمات المفتاحية: التربية، التنمية الاجتماعية، المعوقات، التربية التنموية.

SUMMARY:

The Education and its contribution to Social Development has become a major concern of nations. It has a great position through what it offers from qualified human resources which contribute to the development of economic and social sectors. Since we are in the Information Age (New Media Age based upon information technology) and the complexity of social life, it was necessary to pay attention to education as a way of providing the labor market with human capital whose its educational and cultural outputs (value and intellectual contents) shall be coherent with the objectives of the development work which is essential to achieve the needs, functions, values and relations of the society.

From this point of view, we shed light upon this research paper, on the relationship between education and social development in an attempt to identify the most important obstacles of social development and to seek ways to achieve it through the process of education, focusing on the most important areas and objectives of Education for Individual Development (EID).

Keywords: Education, Social Development, Obstacles, Developmental Education.

الإشكالية:

ثامناً: سبل تحقيق أهداف التربية التنموية

أولاً: ماهية التربية

1) مفهوم التربية:

التربية لغة: التنمية والزيادة والتطوير والتحسين، وقد جاء هذا المعنى في قول العرب (ربا، يربو: بمعنى زاد ونمى) ومعنى النشوء والترعرع. وقد جاء على قول العرب ربي على وزن رضي، ومعنى أصلح الشيء وعالجه حتى يتم إصلاحه.¹

اصطلاحاً: هي مجموعة العمليات التي بها يستطيع المجتمع أن ينقل معارفه وأهدافه المكتسبة ليحافظ على بقائه وتعني في الوقت نفسه التجدد المستمر لهذا التراث وأيضاً للأفراد الذين يحملونه، فهي عملية نمو وليست لها غاية إلاّ المزيد من النمو، أنها الحياة نفسها بنموها وتجدها.²

يقول إبراهيم ناصر: "إن التربية عملية بواسطتها يتعلم الفرد الحقائق والمهارات وينمي قدراته ويشبع ميولاته

وأن لها معنى عام و آخر خاص، فأما المعنى العام، فيقصد به أن التربية قد يقوم بها الوالدين أو أحد أفراد العائلة أو المعلم أو رجل الدين، أما المعنى الخاص فيقصد به إطلاق مصطلح التربية على المدارس أو على عملية التدريس؛ فالمدرسة بهذا المعنى تعتبر المؤسسة التي بواسطتها تقدم التربية المنظمة للأفراد".³

وتعد التربية علماً لكونها حقائق منظمة قائمة على التجارب المتعددة، ليصبح الإنسان عضواً صالحاً في المجتمع وأن هدف العملية التربوية هو تغير الفرد حتى ينمو ويتغير ويتطور سلوكه، ومن ثم يستطيع أن يسهم في تغيير وتطوير مجتمعه.⁴

ويعرفها منير المرسي سرحان بأنها هي عملية تكييف الفرد وبيئته وهذه العملية تنشأ عن اشتراك الفرد بطريقة مباشرة في الحياة الاجتماعية الواعية للجنس البشري وباستمرار هذه المشاركة واتصالها تتشكل عادات الفرد واتجاهاته وقيمه الفكرية والخلقية والاجتماعية. فهي تمثل الحصيصة الكلية لاتحاد الخبرات الإنسانية التي تشكل ما يسمى بالشخصية، فتبدو من هنا متطورة، ومستمرة تسير داخل الإنسان هادفة إلى أن يصبح

تعد التربية من أهم المجالات الدراسية في التنمية الاجتماعية المساعدة على دفع عجلة التقدم، والتي من خلالها نقيس مدى تطور الأمم، إذ تعتبر أداة تعمل على تزويد المجتمع بالموارد والكفاءات البشرية التي تحافظ على مكانته الدولية. فغالبية الدول تعطي اهتماماً كبيراً لنظامها التربوي بغية تحقيق التنمية التي أصبحت المطلب الأساسي لكثير من الشعوب حتى المتقدمة منها، سعياً لتحقيق الأفضل لها ولمواكبة الركب الحضاري والتطورات المستمرة الحاصلة في العالم اليوم، وقد تجلت أهمية الدراسة في المكانة التي تحتلها التربية باعتبارها عامل مهم من عوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى كونه بعداً هاماً من أبعادها، كما أن موضوع التربية ودورها في التنمية الاجتماعية أصبح ضرورة لا يمكن التغاضي عنها وذلك لما لها من أهمية بالغة في تجاوز الكثير من المعوقات التي تواجه المجتمع، فأهداف التربية يرتبط بأهداف المجتمع وحاجاته الاجتماعية والقاعدة الرئيسية التي بفضلها تنتج موارد وكوادر بشرية مؤهلة تساهم في دفع عجلة التنمية وضمان نجاحها واستمرارها.

وعليه ومن خلال ما سبق فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول التساؤل الآتي: ما دور التربية في ظل التطور التكنولوجي الكبير في العالم؟ وما هو تأثيرها على الفرد في المجتمع؟ وما علاقة التربية بالتنمية الاجتماعية؟ وما هي أهم مجالات وأهداف التربية التنموية؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات اتبعنا الخطة الآتية:

أولاً: ماهية التربية

ثانياً: مؤسسات التربية الضرورية والمكملة

ثالثاً: التنمية الاجتماعية (المفهوم، القواعد والأسس)

رابعاً: المداخل النظرية للتنمية الاجتماعية

خامساً: التربية التنموية (مجالات وأهداف)

سادساً: معوقات التنمية الاجتماعية

سابعاً: التربية والتنمية الاجتماعية... أي علاقة؟

التربية هي عملية يحتاج إليها الفرد والمجتمع لأنها أساس البناء والتكوين الخلقي والجسمي الذي هو أساس تكوين المجتمعات وبنائها على أسس سليمة وقد برزت أهمية التربية وقيمتها في تطوير الشعوب وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية وفي زيادة قدرتها الذاتية على مواجهة التحديات، وتبدو أهمية التربية في جوانب كثيرة أيضاً:⁸

- إن التربية أصبحت إستراتيجية قومية كبرى لكل الشعوب، وأصبحت لا تقل من حيث الأولوية عن أولوية الدفاع والأمن القومي. وذلك فإن رقي الشعوب أصبحت تمثل اهتماماً وطنياً لكل الدول وتقدمها يعتمد على نوعية الأفراد وما يقومون به من قيم وليس عددهم.

- إنها عامل مهم في التنمية الاقتصادية للشعوب فقد أصبح ينظر للتربية على أنها استثمار وطني للموارد البشرية، ولها دور أيضاً في تنشيط المؤسسات الصناعية والإنتاجية من تطوير المعرفة وأساليب الإنتاج.

- إنها عامل مهم في التنمية الاجتماعية للأفراد من حيث كونهم أفراد في علاقة اجتماعية تفرضها عليهم أدوارهم في المجتمع.

- إنها ضرورة لإرساء الديمقراطية الصحيحة، وإرساء التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية وهي عامل مهم في توحيد الاتجاهات الدينية، الثقافية والفكرية لدى أفراد المجتمع وهذا يساعد على التفاعل، وبالتالي إلى ترابطهم وتماسكهم.

- إنها ضرورة لبناء دولة عصرية، تسودها الرفاهية والعدالة الاجتماعية .

ثانياً: مؤسسات التربية الضرورية والمكملة

(1) المؤسسات الضرورية:

✓ الأسرة: إن الأسرة في طبيعتها اتحاد تلقائي تؤدي إليه الاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة للاجتماع وهي بأوضاعها ومراسيمها عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث في ظروف الحياة الطبيعية التلقائية للنظم والأوضاع الاجتماعية وهي حتمية لبقاء الجنس البشري، ودوام الوجود الاجتماعي، فقد أودعت الطبيعة في الإنسان هذه الضرورة بصفة فطرية ويتحقق ذلك بفضل اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن

إنسانا فيه خصائص الكائن الإنساني من التفكير والإرادة والوجدان.⁵

وكتعريف إجرائي نستطيع القول إن التربية عملية بواسطتها يتعلم الفرد الحقائق والمهارات و ينمي قدراته و يشبع ميولاته، كما أنها عملية تشمل التعليم والتعلم فهي تعد مجالاً يتفاعل فيه كل ما هو سيكولوجي مع اجتماعي واقتصادي..الخ.

(2) أنواع التربية: للتربية نوعين أساسيين ولكل نوع عوامل تؤثر فيه وهما:

1. التربية المقصودة: وهي التربية المنظمة التي لها هدف واضح معين سواء كانت، صادرة عن البيت أو المدرسة ولذلك فإن هذه التربية يمكن ضبطها بصورة إرادية وفق خطة مرسومة وأهداف مرسومة ومقررة نظراً لأهمية هذا النوع من التربية قد نظمتها في المدارس بواسطة المناهج الموحدة، الكتب المعنية والتوجهات الهادفة، وذلك لكي يتلقى جميع أبناء الأمة تربية قوية راسخة الأركان وواضحة الأهداف لا مجال فيها للتأثر بأراء المربين الشخصية أو ميولهم الفردية.

عوامل التربية المقصودة: هي الوسائل المدبرة التي يقوم بها الكبار من أفراد النوع الإنساني حيال الصغار للتأثير في أجسامهم، عقولهم، أخلاقهم، ولإعدادهم للحياة المستقبلية. واهم مواطن هذا النوع من التربية، المنزل أو الأسرة والمدرسة.⁶

2. التربية غير المقصودة: هي التربية التي يحملها الفرد بحكم حياته مع الآخرين والتأثر بما يصدر عنهم من مؤثرات، وما يتلقى من انطباعات، كل ذلك بصورة عفوية، ولذلك فإن عوامل هذا النوع من التربية كثيرة، وهما تتلخص بصورة جملة في ما يحدث من اثر للطفل بصورة عرضية أو عفوية أو هي جميع الأمور التي يقصد بها في الأصل إن توجه تربية الطفل ولكنها على الرغم من ذلك ذات اثر في تربيته.⁷

عوامل التربية غير المقصودة: وهي العوامل التي تؤثر في نشأة الطفل ونموه من النواحي الجسمية والعقلية والخلقية بدون أن يكون للكبار دخل في توجيههم نحو هذه الغاية ولا في أدائها هذه الوظائف، وتنقسم هذه إلى عوامل طبيعية كالوراثة والبيئة الجغرافية، وعوامل ذاتية وعوامل اجتماعية.

(3) أهمية التربية:

والسليمة، وللنوادي والساحات الرياضية والجمعيات دورا هاما في اكتساب الأفراد الخبرات والمهارات الاجتماعية السليمة.

ثالثاً: التنمية الاجتماعية

(1) المفهوم:

تعددت التعاريف الخاصة بمفهوم التنمية الاجتماعية، وبالرغم من إختلاف المفكرين الاجتماعيين حول تحديد تعريف شامل لهذا المفهوم، اخترنا مجموعة من التعاريف والتي يمكن أن نذكر أهمها:

يعرف دحماني علي التنمية الاجتماعية بأنها "عملية تغير شامل نابع من المنظور الكلي للقضايا وعملية تغيير مخطط يستند إلى مبدأ الموازنة بين الموالاة والحاجات بغية تحقيق الأهداف، نابعة أساساً من أخبار المجتمع بالمساهمة الشعبية."¹²

يرى لوري نيلسون "أن التنمية الاجتماعية هي العملية الهادفة إلى تنمية الوعي والاعتماد المتبادل بين المواطنين وتنمية قدرتهم على تحمل مسؤولياتهم ومواجهة مشاكلهم."¹³

وهناك من يعرفها بأنها ليست مجرد تقديم خدمات فقط وإنما تشمل على عنصرين أساسيين: احدهما تغييراً للأوضاع الاجتماعية السائدة التي لن تعد تسير عصر التقدم والتحضّر. وثانيهما إقامة بناء اجتماعي جديد وقيم اجتماعية مستحدثة والسماح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات."¹⁴

وتعتبر التنمية الاجتماعية نوعاً من "الخدمة الاجتماعية التي تكون بمثابة نسق متداخل من القيم والنظريات والممارسة."¹⁵ وتهدف هذه السياسة إلى زيادة الاستعداد وزيادة قدرات أفراد المجتمع من أجل المساهمة في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية والاستفادة من ثمراتها، وذلك من خلال تحويل الإمكانيات الفكرية والنفسية لأفراد المجتمع إلى واقع يعيشونه ويلبسون آثاره."¹⁶

كما أن التنمية الاجتماعية تشتمل على النمو والتغير، والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي، وهو كافي كما هو كمي، والتنمية الاجتماعية لا تعني جانباً واحداً كالجانب الاقتصادي أو السياسي، وإنما تحيط بكافة جوانب الحياة على

الأخر وهما الرجل والمرأة، والاتحاد الدائم بين هذين الكائنين بصورة يقرها المجتمع وهيا الأسرة.⁹

✓ المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية الثانية التي تتلقى الطفل بعد الأسرة، وقد تظهر أهميتها من خلال انتشارها في جميع المجتمعات، ففي هيئة منظمة ومؤسسة اجتماعية تقوم بنقل المعارف وبعملية التنشئة الاجتماعية من خلال تعديل سلوك الفرد والضبط الاجتماعي والسير وفق قانون المجتمع ومعالجة السلوك الجائح في حلقة وصل بين المنزل والمجتمع.

(2) المؤسسات المكلمة:

✓ وسائل الإعلام: إن لوسائل الإعلام اثر كبير في تربية الطفل والتي تعتبر سلاح ذو حدين، إذ أحسن الفرد توجيهها فإنها تستطيع أن تصبح أداة فعالة في إرساء القواعد الخلقية لمجتمع فاضل وتستطيع أن تسمو بالعقل لتخرج أحسن ما به من تفكير وابتكار وخيال، إذا أساء استخدامها وتوجيهها فإنها تصبح وسائل هادمة. ومن أهم هذا الوسائل: التلفزيون، السينما.

✓ دور العبادة: إن للمساجد ومختلف المؤسسات الدينية لها دور هام في تربية الطفل وتنشئته وتشكيل شخصيته، بالإضافة إلى ما تغرسه من حب الخير وكره الشر، بصفه عامة فإنها تكسبه اتجاهات وعادات ديمقراطية واجتماعية وخلقية.. وعلياً إن تربط الخطب والمواعظ بمشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقومية وتبين أحكام الدين في هذه المشكلات.¹⁰

✓ جماعة الرفاق: بالرغم من أهمية الأسرة في تربية الأبناء فإن الطفل ينشأ اجتماعياً كذلك في عالم يعتبر فيه خارجين، هذا العالم يشار إليه بمصطلح جماعة الرفاق، حيث يبدأ الطفل في مرحلة متقدمة من حياته في القيام بغزوات لاكتشاف العالم الخارجي، ويزداد اهتمامه تبعاً بالحياة الاجتماعية، خارج مجال الأسرة، حين يلتقي بجماعة اللعب التي تعتبر أولى الجماعات التي يرتبط بها الطفل في حياته المبكرة مشاركاً زملائه في الخبرة العامة للعب مع التزام بصفة خاصة بمجموعة من القواعد العامل والخضوع للقيود التي تفرضها هذا المجموعة على الفرد.¹¹

✓ النوادي والساحات الرياضية والجمعيات: إن سلامة الجسم من أهم الضمانات للتربية المتكاملة للفرد والتنشئة الصحيحة

- إختلاف صورها وأشكالها فتحدث تغيرات كيفية عميقة وشاملة.¹⁷
- التأكيد على ضرورة الاعتماد على الذات والموارد والإمكانات المحلية في تحقيق التنمية.
- الاهتمام بتنمية العنصر البشري باعتباره الفاعل الأكبر في عملية التنمية الاجتماعية وهدفها.
- تكامل البناء الاقتصادي والاجتماعي في تحقيق التنمية الاجتماعية على اعتبار أن تنمية كل منهما هو سبب ونتيجة للأخر.
- الحرص على تمكين العدالة الاجتماعية وتنمية المناطق الفقيرة والمهمشة لتكون ذات فعالية أكبر في التنمية الشاملة والمستدامة.
- (2) قواعد التنمية الاجتماعية:
- ترتكز التنمية الاجتماعية على مجموعة من القواعد، تساهم في الوصول إلى الأهداف المنشودة لها، نوضحها فيما يلي:¹⁸

- هناك خمس مداخل نظرية فيما يخص التنمية الاجتماعية وسوف نتطرق إليها كما يلي:
- (1) المدخل التربوي: لقد ساد هذا المدخل الدوائر العالمية المتبينة لحركة الإصلاح الريفي وحركة التربية الأساسية وحركة الإرشاد الزراعي في أمريكا وحركة مدارس المجتمع في الفيليبين خلال الخمسينات من القرن الماضي ويركز هذا المدخل على فلسفة تعليم الكبار ومحو الأمية لأنه حسب أنصار هذا المدخل يوجد ترابط وتلازم كاملين بين التقدم الاقتصادي في بلد من البلدان وبين التقدم التعليمي.²⁰
- لقد جدد المؤتمر العام التاسع لليونسكو "ب نيو دلهي" التأكيد على أن التربية الأساسية يجب أن تستهدف مساعدة أولئك الذين لم تصل إليهم تلك المساعدة من المؤسسات التعليمية القائمة على تفهم مشكلات بيئاتهم ومعرفة حقوقهم وواجباتهم كمواطنين وكأفراد ولاكتساب مجموعة من المعارف والمهارات لتحسين أحوالهم تحسينا طرديا وللإشتراك بصورة فعالة في النهوض بالمجتمع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.²¹
- (2) مدخل العلمية : يركز هذا المدخل على عملية التنمية البشرية والتي تهدف في الأساس إلى إنماء الطاقات البشرية والرفع من كفاءتها من ناحية وإتاحة الخيارات والفرص أمامها بكل عدل وموضوعية وفق قاعدة الحرية والمساواة والمسائلة واتخاذ القرارات بالمشاركة الفعالة والمسؤولة من ناحية أخرى.²²
- فالبرامج في هذا المدخل ليس لها هدف مادي واضح بحيث لا تهتم بالنتائج وبالمنجزات فالعملية هي الأساس في إحداث
- تدعيم مشاركة أفراد المجتمع في برنامج التنمية الاجتماعية .
- التكامل الاجتماعي والتنسيق بين برامج التنمية بمعنى ضرورة الاهتمام بمواجهة احتياجات المجتمع وعلاج مشكلاته من خلال خطة متكاملة، لجميع البرامج الاجتماعية والاقتصادية.
- الوصول إلى نتائج ملموسة لها أثرها على تنمية المجتمع، فهذا يحقق ثقة أفراد المجتمع، فالثقة مطلب ضروري لنجاح عملية التنمية الاجتماعية، باعتبارها عملية إنسانية، لا غنى عنها في أي تفاعل اجتماعي.
- الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة في المجتمع سواء موارد مادية أو بشرية، مما يقلل من تكلفة البرامج.
- (3) أسس ومتطلبات التنمية الاجتماعية:
- إذا كان الأساس في إحداث تنمية اجتماعية هو تنسيق الجهود والإمكانات المتوافرة بين الأفراد والسلطات المحلية والمركزية، فإن هذا يتطلب وجود خطط وأسس يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المنتظرة من الجهود المبذولة، ويمكن أن نلخص هذه الأسس في مايلي:¹⁹
- تهيئة المناخ الاجتماعي للتنمية بإثراء وعي الأفراد والجماعات.
- يجب أن تترجم سياسات التنمية وأهدافها الاحتياجات الحقيقية ومشكلات وتطلعات أفراد وجماعات المجتمع.
- التأكيد على ضرورة مشاركة أفراد كافة المجتمع في اتخاذ القرارات التنموية والتأكيد على إسهامات الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الأهلية في مختلف برامج التنمية.

المتغيرات انعكاسا لتلك الظروف ويحاول أنصار هذا المدخل معالجة التخلف من خلال مفاهيم الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي والمقارنة بين الدول النامية في مرحلتها الحالية وبما كانت عليه الدول المتقدمة منذ بداية حركة التقدم الاقتصادي بها.²⁵

أما بالنسبة للدول النامية فإن طاقتها لا تزال ضعيفة وعلى الدوام تعاني من آفة التخلف لذلك أنصار هذا المدخل يقترحون أن تكون مسيرة التنمية في تلك الدول ماثلة لمسيرة التنمية في الدول الأوروبية متى أرادت لمجتمعاتها الرفاهية المطلوبة وان تضع نفسها على طريق النمو الاقتصادي المنشود ابعدها من الإنتاج والصناعة إلى التوزيع المدروس والعادل والقيم الاجتماعية والقيم الثقافية التي أصحبت رهان كل المجتمعات الحديثة.

(5) المدخل التكاملي: يركز هذا المدخل على الأسلوب التكاملي في معالجة مشكلات التخلف من خلال تشجيع أبناء المجتمع المحلي على اتخاذ خطوات عملية تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى بالاعتماد على الجهود الحكومية، ونظرا لأهمية هذا المدخل في النهوض بالحياة الاجتماعية للمجتمعات المحلية، بادرت إحدى الهيئات الرأسمالية الأمريكية، وهي مصلحة التعاون الدولي التي تبني فكرة مفادها تنمية المجتمع، حيث الأهالي ينظمون أنفسهم للتخطيط والعمل ويحددون حاجاتهم ومشكلاتهم العامة والفردية، ثم يضعون الخطط الجماعية والفردية لمواجهة هذه الحاجات والمشكلات وتنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على موارد المجتمع مع دعمها عند الضرورة بخدمات وموارد الهيئات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع.²⁶

خامساً: التربية التنموية.... المجالات والأهداف:²⁷

يرتبط مفهوم التنمية بوضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المادية والبشرية لتحقيق بناء المجتمع المتطور في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولكي تحقق التنمية أهدافها وغاياتها في بناء المجتمع لا بد إن نجتمع بين الأصالة والمعاصرة بحيث لا تعنى بتنمية الجوانب

التنمية الاجتماعية في اتجاه ايجابي يحقق القضاء على اللامبالاة التقليدية المجتمعية ومشاركهم النوعية في توجيه مسارات مجتمعهم مع الوصول بهم إلى ترشيد القرارات وممارسة التنفيذ ، أي أن هدف العملية هو تحويل أبناء المجتمع إلى عناصر ايجابية في الموقف الإنمائي من خلال إبراز قيادات محلية قادرة وفعالة على اتخاذ القرارات وتنفيذها في وقتها ويعالج البعض هذا المدخل من منظور مفهوم المشاركة والتي يحدد بعض الدارسين أبعادها في ثلاث أبعاد هي بعد المشاركة في اتخاذ القرارات، وبعد المشاركة في الأنشطة، وبعد المشاركة في قيم التنمية، هذه هي الأبعاد الأساسية للمشاركة الطوعية عند وليام ايغان.²³

(3) المدخل الإداري: تعتبر قضية التنمية الاجتماعية من القضايا الفرعية داخل العملية الإدارية الشاملة وقد ظهر هذا المدخل واضحا لدى الدوائر الاستعمارية البريطانية تلك الدوائر التي عولجت في إطارها قضية تنمية المجتمع المحلي لأول مرة كأسلوب إداري يمكن أن يستخدم في إدارة المستعمرات الإفريقية، لقد كان الهدف الأساسي لهذا المدخل خدمة المصالح الاستعمارية خلال التركيز على بعض القطاعات التي تخدم هذه المصالح مع اجتذاب مساهمة الأهالي في تحقيق هذا الهدف ففي مؤتمر كامبردج الصيفي حول الإدارة الإفريقية سنة 1948، تم التأكيد على أن التنمية الاجتماعية حركة تستهدف حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه، من خلال المشاركة للأهالي وإذا أمكن من خلال مبدأه المجتمع المحلي نفسه، وإذا لم تيسر هذه المبدأ المحلية، فإن هذه الحركة تستخدم التكنيكات والأساليب التي توظف وتستثير هذه المبادأة ضمنا للحصول على استجابة حماسية وفعالة للحركة.

الواضح أن هذا المدخل انه تم الحرص على استبعاد مفاهيم التغيير الثوري في علاقات الإنتاج أو بناء القوة كما حرص على تجزئة عملية التنمية بجعلها حركة محلية منفصلة عن البناء القومي ولا تنبثق عن تخطيط سيادي.²⁴

(4) المدخل الاقتصادي: هذا المدخل يركز في عملية تنمية المجتمع المحلي على قضايا الإنتاج ويدخل في إطار برامج التصنيع وتطوير الإنتاج الزراعي وتقوم فلسفة هذا المدخل على أن تحسين الظروف الاقتصادية هي أساس كافة التغيرات الحاصلة داخل النسق الاجتماعي ككل الأمر الذي يجعل هذه

المبنية على علاقة القرابة والمعرفة والوساطة. أو النظرة السلبية لعمل المرأة وتوظيفها.

- التعرف على حقوق الأفراد التنموية مثل حقوق التعليم والصحة والأمن وتوافر المراكز الترفيهية والتسهيلات في النقل والمواصلات والاتصالات من جهة التعرف على مسؤوليات الأفراد تجاه منجزات التنمية ومكتسباتها من جهة أخرى.

سادساً: معوقات التنمية الاجتماعية

تعد معوقات التنمية الاجتماعية كأحد التحديات التي تواجه سير وتقدم المجتمعات على الرغم من أهميتها على المستوى الفردي والمجتمعي، وعلى العموم يمكن الإشارة إلى معوقات التنمية الاجتماعية بإيجاز في النقاط التالية:²⁹

- ارتفاع الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة، واحتلال الهرم السكاني في المجتمع، حيث تعاني معظم الدول النامية في زيادة أعداد السكان التي لا تتماشى غالباً مع قدراتها، وهو أمر يكون له أثاره السلبية على التنمية.

- سوء توزيع السكان جغرافياً والتفاوت في الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع، وهو ما يشار إليه بخلل النسق الايكولوجي أي سوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانياً، وما يتضمنه هذا التوزيع من عمليات اجتماعية، وما يترتب عليه من علاقات متبادلة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها.

- انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم، فالتعليم هدفاً أساسياً للتنمية لذا غرض الدول ينصب الاهتمام بالتعليم ومستوياته المختلفة، وكلما زادت نسبة الأفراد الذين يتلقون تعليماً كان ذلك دليلاً على زيادة المشاركة في مشروع التنمية بالمجتمع وارتفاع الدخل.

- انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع وانتشار الأمراض المستوطنة بين أفرادها.

- تشغيل الأطفال وتأخير المرأة في كثير من الميادين مع الافتقار إلى أسلوب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

- سوء استغلال أوقات الفراغ.

- التنوع اللغوي، وهو أمر يقف حائل أمام تحقيق التعاون والتنسيق والتفاهم وتوزيع العمل وتقسيم الأدوار ويضاف في

المادية للمجتمع وتمهل الجوانب الروحية والثقافية والاجتماعية وتمسخ الهوية الحضارية، كما إن التنمية ينبغي أن تجمع بين تنمية الفرد وتتيح له الفرصة للمشاركة في عمليات التنمية من خلال تنمية قدراته ومواهبه وميوله واتجاهاته بالإضافة إلى التركيز على تنمية المجتمع بمؤسساته وتنظيماته الرسمية والشعبية .

والتنمية لا بد لها من مراعاة المصالح الآنية والمستقبلية بحيث لا يتم التركيز على رفاهية جيل الحاضر على حساب أجيال المستقبل بعبارة أخرى لا بد للتنمية من أن تكون مستديمة، إضافة إلى الشمول والتوازن والعدالة في عملياتها وغاياتها، فلا تركز على المجال الاقتصادي دون غيره، أو تركز على الحواضر على حساب المناطق الريفية أو النائية، أو يستنفع بها شرائح المجتمع على حساب الآخرين.

وتقوم التربية التنموية لتعميق هذه المفاهيم والتوعية بها وتشجيع أفراد المجتمع على ممارستها وتطبيقها على أرض الواقع لاسيما وان محور التنمية وإدارتها وهدفها هو الإنسان. ومن هذا المنطلق فإن التربية التنموية تعنى بتكوين القيم والأخلاقيات الايجابية وتعويد الفرد على ممارستها وتطبيقها في شتى مجالات التنمية وجوانبها بما يخلق منه عضواً مشاركاً فعالاً في العمل التنموي .

ويمكن تلخيص أهم مجالات وأهداف التربية التنموية للفرد على النحو التالي:²⁸

- القدرة على المحافظة على هويته الحضارية والثقافية ومعتقداته الدينية بحيث تكون قاعدة الحلال والحرام منطلقاً لعمليات التنمية وشرطاً أساسياً للمشاركة فيه.

- الوعي بعمليات التنمية الاقتصادية ومتطلباتها والمشاركة الفعالة في كل ما يسهم في تحقيقها مثل تشجيع المنتجات المحلية أو الالتزام بأخلاقيات العمل أو الإسهام في تمويل المشاريع الاقتصادية الوطنية أو الانخراط في البرامج التعليمية والتدريبية وفق احتياجات سوق العمل.

- الإدراك التام لمعوقات التنمية الاجتماعية والعمل على تلافيها مثل النظرة الدونية للعمل المهني واحتقاره والتصرفات والسلوكيات الاجتماعية التي تخالف الأنظمة والإجراءات

توزيع سكاني أغلبيته في المراكز الحضرية لسد حاجاته الإدارية والتجارية مع الاهتمام بقليل من مشكلات المجتمع الريفي، بسبب هشاشة القطاع الصناعي الذي يعد عامل جذب السكان نحو المناطق الحضرية والحاجة الى القطاع يعد حديث العهد بهذه المجتمعات.

هذا يعني أن أهداف النظام التربوي ترتبط بأهداف المجتمع وحاجاته الاجتماعية عادة ما تتبلور عبر عشرات بل مئات السنين لا تعبر فقط عن ماضي أمة أو مجتمع إنما تعبر في نفس الوقت عن تطلعات وطموحات مستقبلية لهذه الأمة، ولهذا المجتمع إن تحديد أهداف التنمية الاجتماعية بشكل واضح ودقيق يمكن بلا شك من وضع القاطرة في السكة الصحيحة وبالتالي يوفر جهدا ووقتا للمجتمع، هو في أمس الحاجة إليها وفي نفس الوقت يمكن من انجاز العمل والتحكم فيه ومنه تحقيق التقدم الايجابي، لكن ليس بالصورة المجردة فهو لا يعني شئ في ظل التطورات الكبيرة التي تشهدها العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تزايد الحاجات الاجتماعية.³²

من هنا يتضح أن مفهوم التنمية الاجتماعية يختلف من مجتمع إلى آخر كما تختلف وسائلها وأهدافها أيضا من مجتمع إلى آخر وصارت التنمية الاجتماعية ضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية، نتيجة لما تنميته من قدرات ولما توفره من كفاءات بشرية تخدم الاقتصاد واحد مجالات الاستثمار الكبرى والهامة ومفتاح التنمية يوجد في أيدي الأفراد المتعلمين المتدربين والمجتمع المتعلم هو مجتمع أكثر إنتاجية.³³

لقد أكدت التجارب التي شهدها العالم المعاصر في النصف الأخير من القرن الماضي تلك الصلة الوثيقة بين المنظومة التعليمية وبين التنمية الاجتماعية والثقافية التي عرفتها بلدان كانت في مؤخرة القافلة في ميدان العلوم والآداب والتقنيات، فأصبح لديها بعد سنين فائض من الخبرة تستثمر خارج حدودها لأغراض كثيرة، فقد خرجت الجزر اليابانية على العالم في الثلاثينات من القرن الماضي عملاقا تتحدى أرضها الفقيرة وبراكيتها المدمرة وعزلتها الرهيبة، لتغير خريطة الشرق ولم تزدها هزيمتها العسكرية في الحرب الكونية الثانية سوى إصرار على الانتصار برصيدها من الخبرة.³⁴

صعوبة وضع سياسات قومية موحدة في مجال التنمية، خاصة في مجالات حيوية (التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية...)

- العادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي .
- معاناة الأفراد في المجتمع وضعف الخدمات المقدمة لهم بوجه عام، وهو الأمر الذي يؤدي الى استنزاف أوقاتهم وهدر طاقاتهم، وعدم تلبية مطالبهم فتتأثر مشاركتهم في مجالات التنمية وتغوق المعاناة جهودهم.

- انتشار بعض العادات والتقاليد او التصرفات العائقة للتنمية، مثل التسبب والبيروقراطية والافتقار الى الجدية وإرادة الإصلاح والإخلاص مع انتشار الجريمة، وشيوع مظاهر الانحراف المختلفة مثل رشوة واختلاس ومحسوبية... الخ. وغيرها من المعوقات التي تقف في وجه أهداف التنمية الاجتماعية وغايتها.
سابعاً: التربية والتنمية الاجتماعية... أي علاقة؟

تعتبر التربية والتعليم إحدى الركائز العميقة للتنمية، فإذا اختلَّ الركنُ الأولُ تخلفت باقي الأركان عن النمو والتطور، ومما لا شك فيه ان علاقة التعليم بالتنمية علاقة عضوية فعالة فهو نتاج التنمية وغاية من غايتها فالتنمية تهدف أخيراً إلى تحقيق تغيير شامل وإيجابي، في التركيب الاقتصادي والاجتماعي من أجل زيادة الدخل القومي والفردي ورفع مستوى الحياة الاجتماعية، وهي الأداة القادرة على تأهيل قدرات الإنسان فيها وإشباع حاجاته وتمكينه من بناء علاقة سليمة بين الشعوب من أجل إقرار السلام العالمي.³⁰

إن المعالجة السوسيوولوجية للتربية في علاقتها بالتنمية الاجتماعية تبرز عدداً من الملاحظات الجوهرية المتعلقة بشكل خاص بنظم التربية في البلدان النامية، فعقب حصولها على استقلالها وجدت نفسها تحت سيطرة الوصاية الأجنبية والسلطة الاستعمارية حرمتها من ممارسة وظيفتها بحرية وديمقراطية وخضعت الى الرقابة الجبهوية، شلت كل نشاطها وإيقاف حركتها التنموية، وعلى الرغم من تحررها لأنها لم تنل من العلقن إلا بقاياها أو ما يناقضه.³¹ لتبقى جهودها في هذا المجال مرهونة بالنماذج المستوردة لا تخدم في جوهرها مصالح العالم الثالث ولا تلي متطلبات التنمية الاجتماعية، لان عملية النقل هذه تتم دون تكييف حقيقي مع واقعها الاجتماعي في ظل مناخ اقتصادي واجتماعي وفي ظل مذاهب إيديولوجية معينة وفي ظل

ثامناً: سبل تحقيق أهداف التربية التنموية

لتحقيق أهداف التربية التنموية يجب التركيز على التنمية التربوية، إذ أن إصلاح سياسات وبرامج أنظمة التعليم والتدريب، وتفعيل النشاط الاجتماعي والثقافي المدرسي داخل الفصل وخارجه بل خارج حدود المؤسسة التعليمية، من خلال التنسيق مع المنظمات والمنشآت الثقافية والاقتصادية والاجتماعية يعد جزءاً أساسياً من إنجاح سياسات وأهداف وبرامج التربية التنموية. وينبغي على المؤسسات التعليمية أن تضمن سياساتها التربوية وخططها المستقبلية أهدافاً واضحة بحيث تركز جهودها لخدمة التنمية البشرية عن طريق الموائمة بين برامجها التعليمية وسوق العمل والعمل على تشجيعها وتنويعها ومد جسور التعاون فيما بينها وبين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإيجاد آليات وصيغ فاعلة للربط بين المدرسة والجامعة وغيرها من المؤسسات التعليمية وبين البيئة المحيطة بها بما يؤدي إلى إحداث تفاعل إيجابي يسهم في تحقيق التنمية الشاملة بكافة أبعادها من جهة، ويسهم في تطوير العملية التعليمية والتربوية من جهة أخرى، وخلاصة القول أن على مؤسسات التعليم العناية بالتنمية البشرية الذي يمثل الفارق الحقيقي في المقدرة التنافسية بين الأمم حيث أن المستويات المتحققة في مجال التعليم والتدريب والصحة وتنظيم القوى العاملة في السكان تتفق تمام الاتفاق مع إنتاجية الأمم ومعدلات تطورها.³⁵

مما سبق يتراى لنا أن السبيل لتحقيق تنمية مجتمعية هو تعليم وتأهيل أفراد المجتمع حتى يكونوا قادرين على مواجهة مختلف الصعوبات، فكون الفرد هو غاية التنمية ووسيلتها أصبح

من الضروري أن يقوم النظام التربوي بدوره الكامل في تزويد المجتمع بمخرجات فعالة تحدث تنمية اجتماعية في ظل تحديات العصر التي فرضتها تكنولوجيا المعلومات على مختلف القطاعات.

خاتمة:

لقد لعبت التربية دوراً هاماً في مجال التنمية الاجتماعية من حيث تغير وتغيير المجتمع، حيث ساهمت في تكوين نوعية من الإطارات المتخصصة والكوادر البشرية التي تتناسب إلى حد ما مع مستلزمات التنمية الاجتماعية، فالعنصر البشري أساس التنمية والاهتمام به وصيانته من خلال الاستثمار في التربية والتعليم ضروري من أجل تحقيق معدلات نمو أفضل و إحداث تغيير شامل وإيجابي، في التركيب الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستوى الحياة الاجتماعية، وهذا ما تسعى كل الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية إلى بلوغه فتطوير هذا العنصر وزيادة معارفه وقدراته يستدعي تخطيط شامل ومتكامل يتناول برامج التعليم، والتوعية الصحية، والقضاء على الجهل والفقر... الخ وخلق تكامل بين الجهود العامة وجهود الأفراد من أجل إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق منه علاقات وقيم مستحدثة تفي باحتياجات الأفراد وتلبي رغباتهم، وتؤدي في النهاية إلى تحقيق مستوى اعلي من الرفاهية الاجتماعية.

الهوامش:

⁵ منير المرسي سرحان: في إجتماعيات التربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1981، ص 21.
⁶ تركي رايح: أصول التربية والتعليم، مؤسسة النشر والكتاب، ط2، الجزائر، 1996، ص 68.
⁷ مرجع سبق ذكره، ص 69.
⁸ عبد الرحمان رشدان: علم اجتماع التربية، دار الشروق للتربية والتوزيع، ط1، عمان، 1999، ص 43، 45.
⁹ مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1981، ص 43.

¹ عدنان أبو مصلح: معجم علم الاجتماع، دار أسامة، ط1، الأردن، 2010، ص 7.
² عبد الله الرشدان: المدخل إلى التربية والتعليم، دار الشروق، ط 2، عمان، 2002، ص 1.
³ ناصر إبراهيم: مقدي التربية، آلية التربية، ط 2، عمان، 1979، ص 15- 16.
⁴ إبراهيم بن عبد العزيز الدجيلج، التربية، دار القاهرة، القاهرة، 2007، ص 3.

³¹ معي الدين صابر، قضايا التنمية في المجتمع العربي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1983، ص 31.

³² مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 99-100.

³³ تيودور شولتز، القيمة الاقتصادية للتربية، ترجمة محمد الهادي عفيفي، محمد السيد سلطان، مكتبة الانجلو المصرية، 1975، ص 42.

³⁴ محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 177.

³⁵ عبد الرحمان بن احمد محمد ضائع، مرجع سبق ذكره، ص 16.

قائمة المراجع:

(1) إبراهيم بن عبد العزيز الدعليج، التربية، دار القاهرة، القاهرة، 2007.

(2) تركي رايح: أصول التربية والتعليم، مؤسسة النشر والكتاب ط2، الجزائر، 1996.

(3) تيودور شولتز، القيمة الاقتصادية للتربية، ترجمة محمد الهادي عفيفي، محمد السيد سلطان، مكتبة الانجلو المصرية، 1975.

(4) خالد حامد، التنمية المستدامة، دار قرطبة للنشر والتوزيع ط1، الجزائر، 2010.

(5) خليل عبد المقصود عبد الحميد، الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان، موقع كتب عربية للنشر الإلكتروني.

(6) طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية المثالي والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، 2001.

(7) عبد الباسط حسن محمد، التنمية الاجتماعية، دار غريب للطباعة، ط2، القاهرة، 1977.

(8) عبد الرحمان رشدان: علم اجتماع التربية، دار الشروق للتربية والتوزيع، ط1، عمان، 1999.

(9) عبد الغاني عبود، حسين إبراهيم عبد العال، التربية الإسلامية وتحديات العصر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1996.

(10) عبد الله الرشدان: المدخل إلى التربية والتعليم، دار الشروق، ط2، عمان، 2002.

(11) عدنان أبو مصلح: معجم علم الاجتماع، دار أسامة، ط1، الأردن، 2010.

(12) علي الطراح، غسان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة دراسة في آثارها، العولمة والتحول العالمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004.

(13) محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.

(14) محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 1989.

¹⁰ منير المرسي سرحان: في اجتماعيات التربية، مرجع سبق ذكره، ص 228.

¹¹ عبد الغاني عبود، حسين إبراهيم عبد العال، التربية الإسلامية وتحديات العصر، دار الفكر العربي، ط1، 1996، ص 484.

¹² دحماني علي: أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصير للبحوث، دار الخلدونية للنشر، العدد 17، ص 109.

خالد حامد، التنمية المستدامة، دار قرطبة للنشر والتوزيع

¹³ ط1، الجزائر، 2010، ص 8-9.

¹⁴ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 124.

¹⁵ خليل عبد المقصود عبد الحميد، الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان، موقع كتب عربية للنشر الإلكتروني، ص 06.

¹⁶ محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990 ص 149.

¹⁷ عبد الباسط حسن محمد، التنمية الاجتماعية، دار غريب للطباعة ط2، القاهرة، 1977، ص 70.

¹⁸ طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية المثالي

والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، 2001، ص 38-39.

¹⁹ نفس المرجع السابق، ص 64-65.

²⁰ نبيل السمالوطي، علم الاجتماع والتنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص 134.

²¹ معي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، سرس الليان، 1983، ص 259.

²² علي الطراح، غسان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة دراسة في آثارها، العولمة والتحول العالمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 07.

²³ نبيل السمالوطي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

²⁴ نفس المرجع السابق، ص 109-110.

²⁵ نفس المرجع السابق، ص 138.

²⁶ نفس المرجع السابق، ص 111.

²⁷ عبد الرحمان بن احمد محمد ضائع: تربية العولمة وعولمة التربية: رؤية إستراتيجية تربوية في زمن العولمة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة العولمة وأولويات التربية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، 2004/04/21، ص 15.

²⁸ نفس المرجع السابق، ص 16.

²⁹ قارة ساسية، التعليم العالي والتنمية الاجتماعية الصحية، المؤسسة الإستشفائية نموذجاً، أطروحة دكتوراه تخصص علم اجتماع التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ملين دباغين، سطيف، 2018/2019، ص 181، 182.

³⁰ معي الدين صابر، دراسات حول قضايا التنمية وتعليم الكبار، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، ص 95.

- (15) معي الدين صابر، دراسات حول قضايا التنمية وتعليم الكبار، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة.
- (16) معي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، سرس الليان، 1983.
- (17) معي الدين صابر، قضايا التنمية في المجتمع العربي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1983.
- (18) مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1981.
- (19) مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1980-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- (20) منير المرسي سرحان: في إجتماعيات التربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1981.
- (21) ناصر إبراهيم: مقدي التربية، آلية التربية، ط 2، عمان، 1979.
- (22) نبيل السمالوطي، علم الاجتماع والتنمية، دراسة في إجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981.
- (23) هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
- المقالات:
- (24) دحماني علي: أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصير للبحوث، دار الخلدونية للنشر، العدد 17.
- المداخلات:
- (25) عبد الرحمان بن احمد محمد ضائع: تربية العولمة وعولمة التربية: رؤية إستراتيجية تربية في زمن العولمة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة العولمة وأولويات التربية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، 2004/04/21/20.
- أطروحات ورسائل جامعية:
- (26) قارة ساسية، التعليم العالي والتنمية الاجتماعية الصحية، المؤسسة الإستشفائية نموذجاً، أطروحة دكتوراه تخصص علم اجتماع التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد مين دباغين، سطيف، 2018/2019.